اضطهاد الأقليات المسلمة في العالم غير الإسلامي وآليات مواجهتها: اضطهاد الروهينغا بميانمار أنموذجا

Persecution of Muslim minorities in the non-Muslim world and mechanisms to confront it: persecution of Rohingya minority in Myanmar as a model

ط/د حميدة لحمر[1*]،
[1]جامعة جيجل. محمد الصديق بن يحي– الجزائر،
أ/د فريدة حموم[2*]،
[2] جامعة جيجل. محمد الصديق بن يحي– الجزائر،

تاريخ الاستلام:2022/03/08 تاريخ القبول للنشر:2022/06/05 تاريخ النشر:2022/06/30

ملخص:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تصاعدا للبعدين الثقافي والحضاري في العلاقات الدولية، تماشيا مع تراجع البعد العسكري وبروز فواعل تحت دولاتية خاصة داخل الدول ذات التعدديات الثقافية والحضارية والاثنية، وقد زاد البعد الحضاري بروزا مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أين أصبح ينظر للمسلمين كمصدر تهديد للسلام والأمن العالمين، فكان اضطهاد المسلمين والأقليات المسلمة في بلاد غير المسلمين من أهم مظاهر التفاعل الحضاري العنيف الذي أضحى مهددا لوجود دول بكاملها، وهو ما يستدعي تطوير آليات قانونية وسياسية ومؤسساتية وتفعيلها سواء من طرف المسلمين أو من طرف غير المسلمين، من أجل مواجهة خطاب الكراهية و لا التعايش بين الشعوب والحضارات.

الكلمات المفتاحية: المقدسات الإسلامية، اضطهاد الأقليات، الأقليات المسلمة، الروهينغا.

Abstract:

The post-Cold war period witnessed the emergence of the cultural and civilizational dimensions in international relations, in line with decreasing importance of the military dimension and the emergence of non-state actors, especially with cultural and civilizational pluralities of states.

* ط/ د حميدة لحمر: hamida.lahmer@univ-jijel.dz

The civilizational dimension has increased in prominence with the events of September 11, when Muslims are seen as a source of threat to world peace and security. The persecution of Muslims and Muslim minorities in non-Muslim countries is one of the most important manifestations of violent civilizational interaction that to the existence of entire country, Which requires the development of legal, political and institutional mechanisms, Whether by Muslims or by non-Muslims, in order to confront hate speech and non- coexistence between peoples and civilizations.

Keywords: Islamic sanctities; persecution of minorities; Muslim minorities; Rohingya.

* ط/ د حميدة لحمر: hamida.lahmer@univ-jijel.dz

مقدّمة:

عرفت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تصاعدا في نوع جديد من التصادمات ذات الطبيعة الهوياتية والحضارية، فقد أصبحت النزاعات والصراعات تتخذ من الدين ذريعة للقيام بأعمال العنف بجميع صوره، كما أضحت آليات الصراع غير تلك التي كانت سائدة من قبل (القوة العسكرية) تماشيا مع التغيرات الحاصلة في طبيعة التفاعلات الدولية ، فالنزاعات الجديدة (الداخلية) مرتبطة بالأفراد والجماعات مما أدى إلى اتساع مداها ليشمل كل الدول ذات التعدديات الدينية والاثنية و اللغوية والحضارية وغيرها، ويُعتبر الاستغلال السلبي لحرية التعبير من العوامل التي ساعدت على تأجيج هذا النوع من النزاعات خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي رجحت الكفة لصالح خطاب الكراهية والتطرف بما أضاف نمطا جديدا ومعقدا من التهديدات للأمن والسلم العالميين.

لقد كان التعصب اتجاه الإسلام والمسلمين في كافة أنحاء العالم من إفرازات هذه الأحداث كنتيجة للصورة النمطية التي صنعتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي وجد فيها الغرب وأتباعه تصديقا لتلك الأطروحات المحذرة من " الخطر الإسلامي"، ما فتح المجال واسعا لإطلاق حملات اضطهاد ضد المسلمين منتهكين بذلك قداسة الدين الإسلامي وحرية الاعتقاد والتدين، وتمثل عمليات الاضطهاد التي يعاني منها مسلمو ميانمار إحدى أكثر المشاهد إساءة للمسلمين والدين الإسلامي في ظل سكوت مطبق للمجتمع الدولي والإسلامي كذلك، بالرغم مما تفرزه هكذا ممارسات من تهديدات أمنية للأمن الإقليمي والعالمي على السواء؛ نتيجة حالة الفوضى التي قد تؤدي إلى حدوث مواجهات مفتوحة مجهولة العواقب، الأمر الذي يحتم على الدول عموما والإسلامية منها بصفة خاصة التحرك من أجل تفعيل القوانين الدولية الحامية لحقوق الأقليات الدينية، وعليه ارتأينا دراسة هذا الموضوع (الإساءة للمقدسات الإسلامية) في بعده الدولي لما له من ارتباطات متشابكة، من خلال التطرق لاضطهاد الأقليات المسلمة وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية:

كيف يمكن للدول الإسلامية مواجهة اضطهاد الأقليات المسلمة في العالم غير الإسلامي عموما واضطهاد الروهينغا بميانمار تحديدا؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأقليات واضطهاد الأقليات؟
- كيف يمكن تفسير الإساءة المستمرة للإسلام و للمسلمين؟
- ما هي سبل مكافحة الإساءة للأديان عموما وللدين الإسلامي على وجه التحديد؟
- ما هي الآليات التي يجب اعتمادها من أجل حماية أقلية الروهينغا من الاضطهاد؟

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا الانطلاق من الفرضية التالية:

كلما استطاعت الدول الإسلامية تنسيق جهودها كلما كانت قادرة على تفعيل الآليات الدولية لحماية الأقليات المسلمة في مختلف مناطق العالم بما في ذلك الروهينغا بميانمار.

اعتمدت الدراسة لمعالجة هذه الإشكالية على المنهج التطوري من خلال تتبع التطورات الحاصلة في التفاعلات الدولية، وطريقة تأثيرها على تعايش المجتمعات مع الآخرين، المنهج الاستقرائي من خلال قراءة المعطيات والبيانات التي تم جمعها حول اضطهاد الأقليات خاصة اضطهاد الروهينغا في ميانمار، مما يسمح لنا بتشكيل رؤية حول الوضع الإنساني الذي تعيشه هذه الأقلية، بالإضافة لمنهج دراسة الحالة الذي تمت الاستعانة به من خلال اختيار أقلية الروهينغا كأنموذج لاضطهاد الأقليات المسلمة.

المبحث الأول

الإساءة للإسلام وللمقدسات الإسلامية: منظور تاريخي ونظري

يتم التطرق في هذا المبحث لعنصرين أساسيين مرتبطين بالجذور التاريخية للإساءة للدين الإسلامي، وما يمكن الاعتماد عليه من نظريات مفسرة لهذه الإساءة، خاصة في ظل ما تعرفه العلاقات الدولية من تغيرات وتطورات تكنولوجية مساعدة على توسيع نطاق خطاب الكراهية لدى مختلف المجتمعات.

المطلب الأول: سوابق الإساءة للدين الإسلامي وللمقدسات الإسلامية

يتعرض هذا المطلب لبعض الإشارات القرآنية لمختلف أنواع الإساءة التي قابلت نزول الدين الإسلامي منذ فجر الدعوة المحمدي، والتي أكدت على استمرار محاربة الإسلام عبر مختلف العصور.

الفرع الأول: بداية الإساءة للإسلام:

تجد الإساءة للإسلام جذورا لها منذ بزوغ الرسالة المحمدية، تكذيبا وإنكارا من قبل سادة قريش لرسالة التوحيد التي جاء بها رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم؛ حيث يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾.[1] وقال أيضا: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾.[2] و قال في سورة الأنبياء في آيتها الخامسة: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾[3]، وقد صور الله تعالى الإساءة للإسلام والمسلمين في مواضع عديدة من القرآن الكريم تعبيرا عن كثرتها وتعدد صورها، فكما حاولت الإساءات القريشية وأد الدعوة الإسلامية ومنع انتشارها، تحاول الحضارة الغربية في وقتنا الحالي كبح الصعود الحضاري الإسلامي

[1] – **القرآن الكريم**، سورة ص، الآية 04، ص 453.
[2] – **القرآن الكريم**، سورة الصافات، الآية 35– 36، ص 447.
[3] – **لقرآن الكريم**، سورة الأنبياء، الآية 05، ص 322.

من جديد، فتارة تهاجم القرآن الكريم، وتارة أخرى تسيئ لسيد الأنبياء والمرسلين، وأحايين أخرى تسخر من عبادات ومناسك المسلمين، وقد أكد الله تعالى في القرآن الكريم استمرار الإساءة للمسلمين في قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[1].

الفرع الثاني: بيان حرمة دم المسلمين في الشريعة الإسلامية

أ- في القرآن الكريم:

لا شك أن إراقة دماء المسلمين تعتبر من أعظم الإساءات التي تعرض لها المسلمون في مختلف مناطق العالم، خاصة منها الأقليات المسلمة في غير بلاد المسلمين، ولعل ما تعانيه الأقلية المسلمة في ميانمار لخير شاهد على ذلك، إلا أن ما يجعلنا نتساءل هنا هو رد الفعل الإسلامي والعالمي السلبي تجاه انتهاكات حقوق الانسان والجرائم ضد الإنسانية وضد الأقلية المسلمة في ميانمار.

بيان حرمة دم المسلمين: يعتبر سفك دماء المسلمين من بين أكثر الإساءات التي ما فتئ المسلمون يتعرضون لها، ولا شك أن حرمة دم المسلم عظيمة عند الله تعالى؛ إذ يكفي لبيان ذلك ما ورد من ترهيب مخيف في سفك دماء المسلمين في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿...وَلَا تَقْتُلُوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن يقتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا﴾.[3]

ب- في السنة النبوية الشريفة:

فقد جاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عنه وسلم قال: «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم» رواه الترمذي وهو حديث صحيح كما قال العلامة الألباني في صحيح سنن الترمذي.[4] وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ويقول: «ما أطيبك وأطيب ريحك ما أعظمك وأعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله منك، ماله ودمه وأن نظن به خيرا» رواه ابن ماجة وصححه الألباني في صحيح الترغيب.[5] تتضح من

---

[1]- **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية 120، ص 19.

[2]- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 93، ص 93.

[3]- القرآن الكريم، سورة الاسراء، الآية 33، ص 285.

[4]- (حسام الدين) بن موسى عفانة، **يسألونك**، الجزء الحادي عشر، المكتبة العلمية، القدس، 2006، ص187.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 189.

هذه الأسانيد عظمة وقدسية النفس الإنسانية المسلمة عند الله سبحانه وتعالى وما يترتب على ذلك من عظيم إثم انتهاكها سواء بالنسبة للمسلمين أو غير المسلمين.

المطلب الثاني: مقاربات مفسرة لاضطهاد الأقليات المسلمة

يتناول هذا المطلب بالدراسة تلك الأسانيد النظرية المكرسة للتنافر الحضاري والهيمنة الحضارية التي تشكل في مجملها الطرف الغربي مقابل الآخرين الذين يمثلون باقي حضارات العالم.

الفرع الأول: مقاربة نهاية التاريخ

تعود جذور هذه المقاربة لمقال نشره "فرانسيس فوكوياما" **(Francis fukuyama)** في مجلة "المصلحة القومية" الأمريكية عام 1989، ونظرا لتعرضها لعديد الانتقادات فقد طورها صاحبها في شكل كتاب عام 1992، مؤدى هذه الأطروحة أن الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد الطور النهائي للتطور البشري والأيديولوجي في العالم، فبنهاية الحرب الباردة انتهى الصراع ومعه انتهت المسيرة التطورية للتاريخ بتفوق الليبرالية، فهي تمثل الشكل النهائي للحكومات البشرية ولا يوجد أي بديل عنها، وقد انطلق "فوكوياما" **(fukuyama)** في إسناد أطروحته من مقولات كل من "كانط" **(Emmanuel Kant)** و"هيغل" **Friedrich)** **(Hegel** و"ماركس" **(Karl Marx)** الذين يعتقدون بإمكانية اكتمال التطور البشري عندما تجد البشرية الشكل الاجتماعي الذي يشبع حاجاتها الأكثر عمقا، وذلك يحدث فقط عندما تغيب الصراعات والتناقضات.[1]

إن انتصار الليبرالية حسب الليبراليين قد أنهى التحديات التي من شأنها تهديد النظام الليبرالي أو منافسته، ولا تعتبر الأصوليات الدينية والقومية إلا تهديدات ثانوية بالنظر لافتقادها صفة العالمية والشمولية، وقد اعتبر "فوكوياما" **(fukuyama)** الإسلام والأقليات المسلمة من هذه التهديدات الثانوية، حتى أنه قد يستطيع منافسة الليبرالية لبعض الوقت نظرا لتماسكها العقدي والسياسي والاجتماعي، ونظرا لطابعها الشمولي على اعتبار أنه موجه للناس كافة، على هذا الأساس يمكن تفسير ما يتعرض له المسلمون من اضطهاد في مشارق الأرض ومغاربها، ذلك أنهم يمثلون تحديا وتهديدا لاستمرار الوضع القائم الذي يخدم الغرب المنتصر.

الفرع الثاني: مقاربة صدام الحضارات

لقد جاءت المقاربة "الهنتغتونية" كرد على مقاربة فوكوياما**(Fukoyama)** حول نهاية التاريخ، التي تُكبّد الولايات المتحدة الأمريكية – حسب هنتغتون (Huntington)– ميزانيات ضخمة، مما يشكل خطرا على مصالحها، إذ تعتبر هذه الأطروحة رؤية مستقبلية للسياسات العالمية لما بعد الحرب الباردة، بحيث يمكن ضمان استمرارية شرعية السياسة الأمريكية بأقل التكاليف، فالفكرة الرئيسية لنظرية صدام الحضارات هي تنبيه الحضارة

[1]– (فرانسيس) فوكو ياما، **نهاية التاريخ والانسان الأخير**. ترجمة: مطاع صفدي، مركز الانماء القومي، بيروت، 1996 ، ص ص 25– 28.

الغربية المنتصرة في الحرب الباردة إلى الحضارات الأخرى التي قد تكون ندا لها مستقبلا، على اعتبار أنها قد سلكت مسلك النمو والتطور وعلى رأسها الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية، حيث اعتبر "هنتغتون" (Huntington) أن استمرار الغلبة الحضارية الغربية مرهونة بمعالجة ما تواجهه من مشاكل داخلية، وأن تتبع سياسة خارجية محددة تجاه الحضارات الأخرى.[1]

لقد رسم "هنتنتون" (Huntington) خريطة الصراعات القادمة وقرر أن الصراع سيكون على مستويين هما:

– **المستوي الكلي:** تتنافس فيه الدول المنتمية لحضارات مختلفة من أجل الهيمنة على المؤسسات الدولية بتعزيز قيمها السياسية والدينية الخاصة.

– **المستوي الجزئي:** تتصارع فيه المجموعات المتضافرة على طول خطوط التوتر الفاصلة بين الحضارات بوسائل عنيفة أحياناً من أجل السيطرة على الأرض وإخضاع إحداها للأخرى، فتصبح هذه الحدود شرارة للأزمات وسفك الدماء، وأبرز حدود التوتر التي عراها الانقسام الأيديولوجي في أوربا مع نهاية الحرب الباردة هي الحدود الحضارية التي تفصل أوربا المسيحية الغربية عن أوروبا المسيحية الأرثوذكسية "الشرقية" من جهة، والإسلام من جهة أخرى، ويشير "هنتغتون"(Huntington) إلى أن الصراع بين الحضارات ستتفاوت حدته ولكن الصدام بين الحضارة الإسلامية وباقي الحضارات سيتسم بالعنف والدموية وهذا ما جعله يخلص إلى أن للإسلام العديد من الحدود الدموية.[2]

إن ندية الحضارة الإسلامية للحضارة الغربية نابعة من استنادها للدين كمصدر أساسي للهوية، والضمير، والقوة ولمختلف جوانب الحياة، مما يجعلها حضارة متحدية في علاقتها بغيرها من الحضارات، فالمسلمون يعتبرون الإسلام الحل الوحيد لكل ما يعانيه العالم من مشاكل مما يهدد الوضع القائم الذي تهيمن فيه الحضارة الغربية، فبعدما كان المسلمون مصدر تهديد خارجي، أصبحوا اليوم مصدر تهديد داخلي من خلال ارتفاع نسبة المهاجرين المسلمين لبلاد غير المسلمين، ومن بين ما أوصى به "هنتغتون" (Huntington) الدول الغربية القيام به في مواجهتها للحضارة الاسلامية افتعال توترات وحروب دائمة، تنشغل بها هذه الحضارات عن هدف البناء والصعود والتحدي.

الحقيقة أن هذا الكتاب قد أسس لحقبة صراعية جديدة قوامها العداء الحضاري والديني، حتى أصبحت الشعوب والمجتمعات تعيش خوفا من الآخر الديني عموما والآخر المسلم تحديدا ضمن ظاهرة الاسلاموفوبيا* التي كرستها وسائل الاعلام الغربية عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين كانت البداية الرسمية

---

[1]– صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ط 2، ترجمة: طلعت الشايب، الدار الجماهيرية للنشر، بيروت، 1999، ص 346.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 46.

*– الخوف/ التخويف من الإسلام والمسلمين

لمحاربة المسلمين تحت مسمى الإرهاب العالمي؛ فقد نُشرت تلك الصورة النمطية التي تقدم المسلمين كإرهابيين ينبغي محاربتهم والتضييق عليهم، لذلك باتت الأقليات المسلمة محرومة من حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية في مختلف دول العالم: في كوسوفو و في الصين وفي الهند وفي روسيا وفي فرنسا و في الفلبين وفي تايلاند وفي ميانمار وغيرها.

المبحث الثاني

اضطهاد المسلمين في ميانمار أحد أشكال الإساءة للمقدسات الاسلامية

يتناول هذا المبحث أشكال اضطهاد أقلية الروهينغا في ميانمار منذ تواجد المسلمين في البلاد، ومدى تفاعل الدول والمنظمات الدولية مع انتهاكات حقوق الانسان ضد المسلمين في ميانمار.

المطلب الأول: تواجد المسلمين في ميانمار

يُعرِّف هذا المطلب بأقلية الروهينغا، ويتطرق لبداية تواجد المسلمين في ميانمار وكيفية تأثير هذا التواجد على المجتمع في ميانمار، وقبل التطرق لاضطهاد الأقلية المسلمة في ميانمار ينبغي أولا التعريف بمصطلح الأقلية.

الفرع الأول: مفهوم الأقلية

لغويا تعني حسب المنجد في اللغة والإعلام ضد الكثرة، و حسب القاموس الجديد للطلاب هي خلاف للأكثرية. **اصطلاحا** اختلف الباحثون في تحديد مفهوم ثابت للمصطلح بالنظر لتعدد أبعاده، فقد تكون الأقلية عرقية أو دينية أو لغوية أو إيديولوجية أو غير ذلك، وقد عرفها سعد الدين إبراهيم بأنها: «جماعات قومية، أو لغوية، أو ثقافية، أو دينية، أو مذهبية تنتظم في بنى وتشكيلات، ويقوم داخلها وفيما بينها وبين الأكثرية علاقات يحددها مستوى تطور المجتمع المعني ودرجة اندماجه القومي والاجتماعي»، كما جاء في تعريف اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة سنة 1985 أنها: «جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة، ولهم خصائص عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان، ويكون لهم شعور بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود إرادة جماعية في البقاء كجماعة متميزة وهدفهم تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع والقانون».[1]

ما نلاحظه في هذين التعريفين أنهما ركزا على اختلاف الأقلية مع الأغلبية في العديد من الخصائص وقد تتعارض معها أيضا، غير أن التعريف الثاني قد شمل الأقليات المهمشة والضعيفة دون الأقليات المسيطرة، ولعل ذلك كان تناسبا مع الخطاب الأممي عموما و الخطاب الأمريكي بصفة خاصة، الذي جعل من الأقليات

[1]– مراد فول، "التدخل الإنساني وحماية الأقليات دراسة حالة: الأقلية العربية في إسرائيل"، **المجلة العلمية لجامعة الجزائر3**، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص 31.

ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول في إطار ما سمي بالتدخل الإنساني متى كان ذلك متناسبا مع مصالحها واستراتيجياتها. لذلك لا ينطبق هذا التعريف على كل الأقليات بسبب خضوعه لاعتبارات سياسية.

وعموما يمكن تعريف الأقلية على أنها مجموعة من المواطنين في دولة معينة، تختلف عن الأغلبية في خصائص معينة دينية أو لغوية أو إثنية أو غيرها من الخصائص التي تجعلها مختلفة ومتميزة، قد تكون هذه الأقلية مهيمنة كما قد تكون مهمشة ومضطهدة حسب طبيعة الدولة التي تنتمي إليها.

أما الأقليات المسلمة فهي منتشرة في كامل بلدان المعمورة وأعدادها في تزايد مستمر، إلا أن أوضاعها المعيشية تختلف من دولة لأخرى، فمنها ما يحظى بقدر من الحقوق السياسية والاجتماعية، ومنها ما يعاني الفقر والجهل والقهر.[1] كما هو الحال بالنسبة لمسلمي الروهينغا في ميانمار موضوع هذه الدراسة.

الفرع الثاني: تواجد المسلمين في ميانمار

أ- **التعريف بميانمار**: تقع بورما/ ميانمار في جنوب شرق آسيا وهي تمتد على شكل طولي من الشمال إلى الجنوب في الجانب الشرقي من خليج البنغال في نفس الجانب مع تايلاند ولاوس وبعض المناطق الصينية، وفي الغرب منها نجد بنغلاديش والهند وفي الشمال والشمال الشرقي تقع التبت وبعض المناطق الصينية، أما في الجنوب فنجد المحيط الهندي وخليج البنغال ويمتد دراع من بورما نحو الجنوب الشرقي في شبه جزيرة الملايو.[2]

يعتبر المجتمع في ميانمار من الناحية المجتمعية من أكثر المجتمعات تنوعا؛ حيث يتشكل من العديد من الاثنيات أهمها: المون، والشان، والراخينج، والأراكانيس، والبورمان، والكارين، والتشين، والكاتشين وغيرها، أما من الناحية الدينية فنجد 80% من مجتمع ميانمار بوذيون ما يمثل الأغلبية، بينما يشكل المسلمون والمسيحيون 4% لكل واحدة منها، يليها الصينيون وديانات أخرى.[3]

سياسيا كافحت ميانمار منذ الاستقلال عام 1948 لتشكيل هوية وطنية تعكس تنوعها الاثني، غير أن الإرث الاستعماري الذي نتج عن ممارسة الاستعمار في تفضيل أقليات عن أقليات أخرى قد حال دون ذلك، كونه شكل مظالم عميقة أدت إلى الدفع بالعديد من الأقليات للتشكيك في الميثاق الأساسي بينهم.

---

[1]- إسلام عبد التواب، **الأقليات المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية"، مؤتمر مكة المكرمة الثالث عشر –المجتمع المسلم.. الثوابت والمتغيرات**، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 20-2012/10/21، ص22.

[2]- نور الإسلام بن جعفر آل فايز، **سلسلة المسلمون في بورما: التاريخ والتحديات**، العدد 116، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 1991، ص 12.

[3] - Hamish K, Wall, The dynamics of small Arms transfers in south east Asian insurgencies, Master of Arts in political science, university of Centerburg, 2006, p 46-47.

كما أن دولة ميانمار لا تتسامح مع الديانات الأخرى غير الديانة البوذية رغم تميزها من تنوع اثني ولغوي وديني، فتميزت العلاقات بين الأقليات الاثنية والدينية بالتوتر والتنازع، خاصة بين الأغلبية البوذية والأقلية المسلمة في إقليم آراكان.[1]

ب- تمركز المسلمين في ميانمار: كان أول تواجد لهم هناك في إقليم "آراكان" الذي حكمه ملوك مسلمون حتى عام 1084 ميلادي، وذلك لعدة قرون، كما استعاد المسلمون الحكم خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر من خلال حكم أسرة "نوري" الإسلامية من سنة 1404 إلى غاية 1622 ميلادي، فكانت أوضاع المسلمين في بورما آنذاك هادئة وآمنة دينيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا، ولم يسد أي خلاف بين الأقليات المسلمة وغير المسلمة. غير أن الاستعمار البريطاني لبورما قد مثل نقطة تحول بالنسب للمسلمين هناك من خلال انتهاج سياسة مزدوجة تجمع بين:

1- إثارة الفتن الداخلية والاختلافات المذهبية والطائفية من أجل تفتيت وحدة المسلمين من جهة، ووحدة الشعب البورمي من جهة أخرى.

2- تغليب أقلية على حساب الأقليات الأخرى مما أنتج أزمة هوية في المجتمع البورمي، مما زاد من وطأة التمييز والعنصرية ضد المسلمين ما قام به الجنرال الشيوعي " ني وين" الذي حارب جميع الأديان خاصة الدين الإسلامي منذ انقلابه سنة 1962.[2]ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا يعاني مسلمو ميانمار مختلف أشكال الاضطهاد المادية والمعنوية.

المطلب الثاني: أشكال اضطهاد المسلمين في ميانمار

يقدم هذا المطلب طريقة تعامل الحكومات المتعاقبة في ميانمار مع أقلية الروهينغا، وذلك من خلال استعراض أشكال الاضطهاد التي مارستها ضدها، يتخذ الاضطهاد عدة أشكال تتراوح بين استخدام العنف المباشر والعنف غير المباشر، إلا أن نموذج دراستنا هذه قد جمع بين الاثنين الأمر الذي زاد من حدة انعكاساته

الفرع الأول: الاضطهاد البنيوي للمسلمين في ميانمار

يشمل هذا الشكل من الاضطهاد ما تضعه حكومة ميانمار من شروط وقوانين تحد من الحرية الدينية والاجتماعية للمسلمين حيث:

دينيا واجتماعيا: وضعت الحكومة شروطا لإقامة المسلمين في ميانمار يجب عليهم التقيد بها أهمها:

1- تغيير حروف القرآن الكريم من الحروف العربية إلى الحروف البورمية.

[1] - International crisis group, Identity crisis: ethnicity and conflict in Myanmar, Asia Report, N° 312, 28 August 2020, p p ii- 2.

[2] – نور الإسلام بن جعفر، **مرجع سابق**، ص 15.

2- إدخال التعليم البورمي في المدارس الأهلية الإسلامية.

3- يجب أن يكون الزواج متبادلا بين المسلمين و البوذيين.

4- تستطيع حكومة ميانمار إخراج المسلمين متى شاءت ولو بعد منح الجنسية.

5- يجب على المسلمات نزع الحجاب عن وجوههن.

6- الأضحية غير ممكنة في الأعياد إلا بعد تصريح من السلطة المختصة

7- فريضة الحج غير مسموح بها بصفة عامة إلا في حدود ضيقة.

سياسيا: أصدرت الحكومة نسخة معدَّلة لقانون المواطنة عام 1982 يقسم المجتمع إلى الفئات التالية:

1- مواطنون من الدرجة الأولى: تشمل هذه الفئة الكارنون، والشائيون، والباهيون، والصينيون، والكاصينيون.

2- مواطنون من الدرجة الثانية: وهم المخلصون من الدرجة الأولى.

3- مواطنون من الدرجة الثالثة: وهم المسلمون المصنفون على أنهم أجانب دخلوا إلى بورما كلاجئين أثناء فترة الاستعمار البريطاني – حسب الحكومة البريطانية-.

حسب هذا القانون أصبح المسلمون بلا هوية وبلا جنسية مما حرمهم من العمل السياسي، ومن الحقوق والخدمات العامة كالتعليم والصحة.[1]

الفرع الثاني: الاضطهاد العسكري المباشر للمسلمين في ميانمار

أ- الاضطهاد العسكري المباشر للروهينغا قبل 11سبتمبر 2001

يشمل هذا الاضطهاد كل أنواع العنف الممارسة ضد الروهينغا، فكانت أولى الجرائم المرتكبة في حق الروهينغا بتحريض المحتل البريطاني للبوذيين ضد الأقلية المسلمة، حيث قاموا بارتكاب مذبحة بحقها عام 1841 راح ضحيتها الآلاف من المسلمين، وقد تزايدت الانتهاكات ضد الروهينغا على خلفية الإرث الاستعماري، وسعي النظام العسكري لبناء وتأسيس مفهوم جديد للقومية في مواجهة الروهينغا.[2]

لقد تعرض الروهينغا لعديد المجازر والمذابح على مدار عقود من الزمن، نتطرق لأهمها في الجدول التالي:

[1]- نور الإسلام بن جعفر، **مرجع سابق**، ص37.

[2]- أحمد، بوخريص، "أزمة الروهينغا: إبادة جماعية... وتطهير عرقي"، المركز الديمقراطي العربي، 15 نوفمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2021/01/12، على الرابط: https://goo.gl/cyc4by

الجدول رقم 01: أهم المذابح التي تعرض لها المسلمون (الروهينغا) في ميانمار:

السنة	العملية	الضحايا
1938	مجزرة ضد المسلمين	200 مسلم و750جريح
1942	مذبحة جماعية	100000 مسلم
1950	عمليات قتل وحرق	هجرة ولجوء الكثير من المسلمين
1974	إنزال 200 عائلة مسلمة في إحدى الجزر النائية من طرف جيش ميانمار	موت كل العائلات المنبوذة بسبب الجوع
1978	بداية تنفيذ عملية التنين لإبادة المسلمين وتهجيرهم	هجرة حوالي 300000 مسلم خوفا من المذابح
1962-1991	حملات التهجير والتشريد الجماعيتين	حوالي مليون ونصف مليون مشرد

المصدر: بالاستناد لما ورد في: (نور الإسلام) بن جعفر، **مرجع سابق**، ص ص 67-69.

إن هذه الإجراءات وغيرها تهدف إلى إضعاف الوازع الديني للمسلمين وتفريغ الإسلام من محتواه بما لا يشكل أي خطر على ميانمار البوذية في الحاضر وفي المستقبل، وقد تجددت الانتهاكات ضد الروهينغا بداية من عام 2001 بمدينة "تونغمو" إثر دخول كهنة بوذيون أحد المساجد وقتلهم لـ24 مصليا، الأمر الذي كان بداية لموجة عنف منظم ضد المسلمين في معظم مدن البلاد، لتستمر أعمال العنف هذه إلى يومنا هذا.[1]

ب- الاضطهاد العسكري المباشر للروهينغا بعد 11سبتمبر 2001

يتعرض مسلمو لروهينغا للقتل من قبل حركة (969) البوذية المتطرفة وكومة ميانمار بمختلف الوسائل، فقد وثقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" عمليات القتل المرتكبة بالكشف عن أربعة مواقع لمقابر جماعية تعود إلى ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتعود أعمال العنف التي شهدها إقليم آراكان عام 2012، وأوضحت المنظمة أن المسؤولين عن عمليات القتل هم: مسؤولون بورميون وقيادات مجتمعية ورهبان بوذيون، ومن أهم أعمال العنف ضد الروهينغا نذكر مايلي:[2]

- عمليات القتل في قرية دوتشي يارتان في بلدة ماونغداو عام 2014؛ حيث تم قتل ما بين 40 إلى 60 فردا من الروهينغا.

- اعتقال الشباب وتعذيبهم في ولايتي كاتشين وشان الشمالية.

[1]- حميد فارس حسن، "مأساة الروهينجا المسلمة في ميانمار ومواقف المنظمات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد17، سبتمبر 2019، ص 207.

[2]: سولاف سليم وحياة حسين، "أقلية الروهينغا في مواجهة جريمة الإبادة الجماعية"، **بحوث جامعة الجزائر1**، المجلد15، العدد1، 2021، ص ص 12-13.

وتشير الكثير من التقارير الدولية حصول حالات عديدة من العنف الجنسي من طرف الجيش والجماعات الاثنية المسلحة، والعديد من حوادث الاغتصاب الجماعي ضد نساء وفتيات من الروهينغا سنة 2016.[1]

ج- تداعيات الاضطهاد العسكري المباشر للروهينغا

مما لا شك فيه أن حالة الاضطهاد التي عاشها مسلمو الروهينغا قد انعكست سلبا على الأمن الداخلي لميانمار كما على الأمن الإقليمي لدول المنطقة، فمنذ جانفي 2018 حتى جوان 2019 تم تسجيل 17907 لاجئا من الروهينغا كوافدين جدد في بنغلاديش، 55 **%** منهم من الأطفال، و26%منهم من النساء، و19% منهم من الرجال.[2] كما تم إجبار أكثر من مليون من الروهينغا على مغادرة البلاد باتجاه بنغلاديش ودول الجوار في ظل ظروف يتضح فيها أن القصد هو شطبهم نهائيا من ميانمار، فكان ذلك أسرع تدفق للاجئين منذ الإبادة الجماعية في رواندا. ولعل إسراع الآلاف من الروهينغا بالفرار مباشرة بعد استئناف العنف سنة 2017 هو تعرضهم سابقا للعديد من المذابح كما سبق وذكرنا، لذلك فإن الهجرات الجماعية التي قام بها مسلمو الروهينغا ما هي إلا وسيلة للنجاة بحياتهم بشكل جماعي.

الحقيقة أن بنغلاديش ليست الدولة الوحيدة التي استقبلت الروهينغا؛ إذ شهدت سواحل تايلاند وإندونيسيا وماليزيا هجرة جماعية واسعة النطاق لأقلية الروهينجا المضطهدة في ميانمار منذ عام 2015، مما جعل الوضع مصدر قلق للمنطقة وللمجتمع الدولي ككل، كونها شكلت أزمة إنسانية خطيرة تهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. وتمثل أزمة اللجوء هذه مزيجا معقدا من المشاكل الناتجة عن تطهير عرقي وطائفي داخل ميانمار، تضمنت التنقل غير القانوني وغير النظامي للأشخاص، والاتجار بالبشر وبالسلاح وغيرها من الآفات الاجرامية الأخرى، فقد قدرت المفوضية السامية لحقوق اللاجئين عددهم بحوالي ثمانمائة ألف (800000) لاجئ أجبرهم التمييز على مغادرة ميانمار. والحقيقة أن الروهينجا لا يواجهون اضطهاد الحكومة فحسب، بل يواجهون أيضا عنفا طائفيا ومجتمعيا طويل الأمد.[3] كل هذه الأرقام تفصح عن حجم الاضطهاد والعنف الذي مارسته حكومة ميانمار ضد مسلمي الروهينغا، منتهكة بذلك كل اتفاقيات حماية حقوق الانسان وحقوق الأقليات.

د- التفاعل الدولي مع اضطهاد الروهينغا في ميانمار

1- **تفاعل الدول:** اكتفت دول العالم سواء الإقليمية منها أي دول جنوب شرق آسيا أو العالمية بالتنديد بجرائم حكومة ميانمار ضد مسلمي الروهينغا، ماعدا غامبيا التي قدمت شكوى ضد حكومة ميانمار لدى محكمة العدل الدولية بتاريخ 11 نوفمبر 2019، متعلقة بانتهاك اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية× حيث

[1]: المرجع نفسه، ص 15.

[2] The UN refugee Agency (UNHCER), refugee movements in south-east Asia, **Asia report** june 2019, p p 2-4.

[3] : Sampa Kundu, "The Rohingya: security implications for Asean and beyond", institute for defense studies and analyses, New Delhi, May 28, 2015, p 3.

طالبت غامبيا في مرافعتها حكومة ميانمار بعدة مطالب كانت أهمها الالتزام باتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، ومنع كل ما يرتبط أو يؤدي إلى إبادة الروهينغا. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية قرار بالإجماع في جانفي 2020 متعلق باللجوء إلى تدابير مؤقتة في الشكوى المودعة من طرف غامبيا ضد ميانمار حيث:

- أمرت ميانمار بوجوب الامتثال إلى منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
- ضمان عدم ارتكاب أية أعمال للإبادة
- التزام ميانمار بالحفاظ على كل الأدلة ومنع طمسها.
- التزام ميانمار بتقديم تقرير للمحكمة عن تنفيذها للقرار خلال أربعة أشهر، ثم كل ستة أشهر.[1]

يجدر الإشارة أنه رغم القوة الالزامية للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية، بحيث تخولها اللجوء إلى مجلس الأمن في حالة رفض أحد الأطراف تنفيذها، إلا أن ذلك لم يحدث ضد ميانمار بسبب عدم التزامها، ذلك أن الأقلية المضطهدة هي الأقلية المسلمة تماما كما حدث في كوسوفو سنوات التسعينات ضد المسلمين، فقد عودنا مجلس الأمن والأمم المتحدة على عدم التحرك دفاعا عن المسلمين خلافا لباقي الشعوب، ولعل ذلك راجع لطبيعة الصراع الحضاري الذي أشرنا إليه سابقا. أما الدول العربية والإسلامية فلم تبد أية استجابة لما يتعرض له المسلمون في ميانمار وفي غيرها من بلاد غير المسلمين، من أجل وقف سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي والديني ضد مسلمي الروهينغا في ميانمار، وذلك راجع لحالة الضعف والتشتت والتبعية التي تعيشها الدول الإسلامية.

الحقيقة أن المنظمات الدولية والإقليمية (مثل منظمة هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، منظمة الأمم المتحدة) قد حثت حكومة ميانمار على إيقاف العنف، واعتبرته انتهاكا لحقوق الانسان وجرائم ضد الإنسانية، و رغم أن الأمم المتحدة قد أقرت في جلستها العلنية بشأن مسلمي الروهينغا بإيقاف أعمال العنف وجميع العمليات العسكرية، كما فرضت حظرا شاملا على دخول السلاح لميانمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن بعض الدول وعلى رأسها إسرائيل والصين لم تلتزم بذلك واستمرت بتوريد الأسلحة.[2]

[1]: رابح عمورة ، "قرار محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة لحماية أقلية الروهينغا"، **بحوث جامعة الجزائر1**، المجلد 15، العدد1، 2021، ص ص 68-71.

[2]- آيات أحمد رمضان، "أزمة مسلمي الروهينغا في خطاب المواقع الإلكترونية"، **مجلة البحوث الإعلامية**، العدد 48، ج 1، أكتوبر 2017، ص35.

المبحث الثالث

آليات مواجهة اضطهاد الأقليات المسلمة في العالم

يسعى هذا المبحث لتسليط الضوء على الوضع القانوني لحقوق الأقليات خاصة الحقوق الدينية منها، ومدى التزام الدول والفواعل الدولية بتطبيقها، بالإضافة للتطرق للاستراتيجيات الواجب اتخاذها من طرف المسلمين من أجل فرض احترامهم ومكانتهم.

المطلب الأول: الآليات الدولية: تفعيل آليات القانون الدولي لحماية حقوق الأقليات الدينية

يقدم هذا المطلب الوضع القانوني لحقوق الأقليات كما جاء في أهم المواثيق الدولية، وواقع تطبيقها في المجتمعات متعددة الأقليات، وذات الأقليات المسلمة بصفة خاصة.

الفرع الأول: حماية حقوق الأقليات في المواثيق الأممية

يتميز المشهد القانوني العالمي في الجانب الديني بضبابية نابعة بالأساس من الاختلاف بين الدول حول مضامين الحرية الدينية وما يمكن أن يدرج تحتها، فهذه منظومة الأمم المتحدة تخلو من أي قانون أو وكالة متخصصة تضطلع بحماية الأقليات، ذلك أنها تتماشى مع الفلسفة الليبرالية التي تُغلّب مبدأ حماية الحقوق الفردية كما جاءت ضمن المواثيق الخاصة بحقوق الانسان، ورغم وجود بعض النصوص القانونية إلا أنها تتميز بالغموض وعدم الإلزامية، من ذلك ما ورد في المادة 27 من المعاهدة الدولية للحقوق السياسية والمدنية، التي تؤكد على حق الأقليات في اعتناق دين معين، وتعلمه، والعمل به بكل حرية ودون عراقيل، رغم أنها لم تحدد مفهوم الأقلية ، كما أنه رغم وجود عدة مطالب ومناقشات من أجل وضع اتفاقية ملزمة ومحددة للحقوق الدينية للأقليات إلا أنها باءت بالفشل، وبدل ذلك اكتفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني إعلان خال من أية إلزامية سنة 1981، بشأن القضاء على جميع أنواع التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.[1]

الفرع الثاني: حماية حقوق الأقليات في الاتفاقيات الإقليمية

لقد كانت هناك أيضا اتفاقيات إقليمية لحماية حقوق الأقليات من قبيل الاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان، ورغم أن الجمعية البرلمانية قد اقترحت وضع بروتوكول حامي لمختلف الأقليات قبل وبعد ما شهدته أوروبا من نزاعات داخلية مع مطلع التسعينيات، إلا أن ذلك قد قوبل بالرفض مكتفين باتفاقية تعترف بالحقوق الدينية للأقليات دون أن تلتزم بحماية تلك الحقوق.[2]

إن الحماية القانونية للحقوق الدينية تطرح إشكالية التصادم بين حقين مكرسين في القوانين الدولية هما:

---

[1]– وزارة التراث والثقافة، "دراسة حول المضامين الإعلامية الغربية حول الإسلام في ضوء القانون الدولي"، **المؤتمر الاسلامي التاسع لوزراء الثقافة**، سلطنة عمان، نوفمبر 2015، ص ص 24 –26.

[2]– **المرجع نفسه**، ص26– 28.

1- الحق في حرية التعبير،

2- الحق في الحرية الدينية،

ولما كانت الفلسفة الليبرالية قائمة على أساس تكريس الحرية الفردية، وتكريس حرية التعبير كشرط أساسي لاكتساب أنظمة الحكم صفة الديمقراطية، فإنها تميل لتغليب الحق الأول على حساب الحق الثاني، ليكون من تبعات ذلك حماية المنتهكين للحقوق الدينية للأقليات بدل حماية حقوقها كما كان ذلك جليا في حادثة نشر الرسومات المسيئة للرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وفي رفض إدانة الهولندي "فيلدرز" (Geert Wilders) صاحب فيلم "فتنة" المسيء للإسلام؛ الذي ربط بين القرآن وأعمال الإرهاب التي تمارس باسم الدين الإسلامي وغيرها من الأحداث المشابهة.

إلا أن المفارقة في هذه الإشكالية تكمن في أن الفواعل الدولية تتعامل بازدواجية اتجاه مبدأ حرية التعبير؛ إذ تعتبر مجرد التشكيك في قضية "الهولوكوست" أو محرقة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية جريمة يعاقب عليها القانون كما حدث مع المفكر النمساوي "ديفيد إيرفينج" الذي نفى وجود أفران الغاز والمحرقة النازية لليهود، وما حدث مع المفكر "روجي غارودي" (Roger Garaudy)الذي حوكم بتهمة معاداة السامية بمجرد نفيه لادعاءات اليهود من أجل إقامة دولة إسرائيل.[1] الأمر إذن يكون حرية تعبير إذا تعلق الأمر بالإسلام و المسلمين، ويصبح نشرا لخطاب الكراهية والعنف إذا تعلق الأمر بغيرهم.

ورغم أن مختلف المواثيق والاتفاقيات العالمية منها والإقليمية تنبذ العنف وترفضه إنسانيا، إلا أنه في الواقع الدولي يكون مقبولا سياسيا، بل يستخدم كأداة لتحقيق الأجندات المحلية والعالمية، فهذه حكومة ميانمار التي مارست ولا تزال تمارس كل أشكال العنف وصوره من إبادة جماعية إلى تطهير عرقي، إلى عمليات تهجير وتشريد وتخريب للممتلكات والأراضي، إلا أن صناع القرار العالمي لم يصنفوا كل هذه الأعمال على أنها إرهاب ديني بوذي، ورغم أن البوذيون يمنعون المساعدات عن الروهينغا إلا أن المجتمع الدولي لم يبد أي رد فعل لإيقاف ذلك، وهو من ينادي بحماية حقوق الانسان وحقوق الأقليات في مختلف القوانين الدولية.

المطلب الثاني: مساعي المسلمين لحماية الأقليات المسلمة

نتطرق في هذا المطلب للسبل التي من شأنها معالجة مكامن الضعف لدى الأمة الإسلامية، والتي مكنت الآخرين من التغلب عليها والإساءة لها في جميع أنحاء العالم.

الفرع الأول: المسعى العلاجي: مدخل البناء الداخلي

يقدم هذا العنصر القسم الأول من جهود المسلمين لمعالجة مكامن الضعف التي سمحت للآخرين بالاستقواء عليهم، سواء في الجانب الاقتصادي أو في الجانب السياسي، أو في الجانب العسكري من الاضطهاد

[1]- وزارة التراث والثقافة، **مرجع سابق**، ص ص 51-54.

التي يتعرض له المسلمون يوميا؛ حيث تكون معالجة النقص الذي تعانيه الأمة الإسلامية سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الأنظمة السياسية الحاكمة من خلال اتباع ما وجه إليه مفكرو الأمة وعلماؤها، وتبرز في هذا الصدد أطروحات مالك بن نبي حول قيام الحضارة الذي تتطلب شروطا مادية تتمثل في الإمكانات الحضارية وما يوضع تحت تصرف المجتمع من وسائل ضرورية للقيام بمهامه خلال مختلف أطوار وجوده، وشروط أخلاقية تظهر في صورة إرادة المجتمع لتحديد مهامه والاضطلاع بها، غير أن هذه الشروط لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا تم تفعيلها عن طريق الدين الذي يدخل كمركب لمزج كل العوامل الأخرى من خلال ما يوقعه الدين في النفوس.[1]

في ظل ما تشهده الأمة الإسلامية من هجوم شامل فكري، وثقافي، وسياسي، واقتصادي، واجتماعي، بات من الضروري تعميق الدين الإسلامي داخل كل فرد مسلم من أجل ضمان ثباته، وإبداعه في مراحل لاحقة لا اللجوء إلى صيدلية الحضارة الغربية طلبا للشفاء،[2] وهو ما يعتبر اللبنة الأساسية لبناء القوة في الدول الإسلامية، ونحن نعلم اليوم أن القوة لم تعد تقتصر على القوة المادية (العسكرية والاقتصادية) على أهميتها، بل تشمل كذلك القوة الناعمة التي تتمظهر في القدرة على التأثير والجذب من خلال الاعتماد على تطويع ما توفر من وسائل تكنولوجية وإعلامية لخدمة هدف البناء والصعود الحضاري الإسلامي، ذلك أن القدرة على التأثير مقترنة بعوامل القوة المادية والمعنوية حيث يقول الله عز وجل في القرآن الكريم: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾[3].

إن عملية بناء القوة اليوم لا يمكن حصرها داخل حدود الدولة الواحدة، بل تتجاوزها لتكون عملية تشاركية عن طريق التعاون و التكامل بين الدول، من أجل توسيع الفرص والخيارات خاصة بالنسبة للدول الضعيفة.

الفرع الثاني: المسعى الوقائي: الخطاب الخارجي

يتعرض هذا العنصر للجانب الوقائي من جهود المسلمين في الدفاع عن حقوقهم ومكانتهم العالمية، من أجل تجاوز الصورة النمطية السلبية التي ألصقت بهم من خلال وسائل الاعلام المختلفة، حيث تركز على ضرورة استخدام الخطاب الخارجي لتسليط الضوء على حجم انتهاكات حقوق الانسان المسلم. ويندرج تحت هذا المسعى كل ما من شأنه التقليل من حجم الإساءة للإسلام والمسلمين ومنها:

---

[1]– مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة: شروط النهضة**. ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1986، ص 14.

[2]– عصام زيدان، "الإساءة للمقدسات الإسلامية منهجية الغرب واستراتيجية المواجهة"، 18جانفي 2015، تاريخ الاطلاع: 2021/01/12، متاح على الرابط: https://eldorar.info/science/article/11767

[3]– **القرآن الكريم**، سورة الأنفال، الآية 60، ص 184.

– التعريف بالإسلام ومقدساته، من خلال مختلف مراكز البحث وعن طريق مختلف وسائل الاعلام و التكنولوجيا الحديثة من أجل تكذيب ما يروج ضده من مغالطات.

– الترويج لأطروحات حوارية وتعايشيه، من أجل الخروج من دائرة التخلف والدخول في عالم التقدم استنادا لأطروحة حوار الحضارات وقبل ذلك استنادا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾.[1]

يشير مصطلح حوار الحضارات إلى درجة من التفاعل والتثاقف والتعاطي الإيجابي بين الحضارات، إنه فعل حضاري رفيع يؤمن بالحق في الاختلاف إن لم يكن واجب الاختلاف، ويكرس التعددية، ويؤمن بالمساواة، وعليه فإن الحوار لا يدعو المغاير أو المختلف إلى مغادرة موقعه الثقافي أو السياسي، وإنما يدعوه لاكتشاف المساحة المشتركة وبلورتها، والانطلاق منها مجددا.[2] إلا أن الحوار بين الحضارات ينبغي أن يقوم على أسس وضوابط وشروط أجملها "محمد مسعد ياقوت"* فيما يلي:

- شمولية الحوار لكل مجالات الحياة
- قيامه على مبدأ احترام الحرية الدينية الحقة
- تفعيل ما تم تكريسه من حقوق وحريات في المواثيق العالمية
- احترام المرجعيات والخصوصيات الثقافية والاعتراف بالآخر
- تبني قاعدة (المعرفة والاعتراف والتعارف) من أجل تحقيق التقارب ومعرفة الآخر معرفة جيدة، فالتعارف يزيل أسباب الخلافات ويبعد مظاهر الصراعات ليحل محله إمكانية التعاون.[3]

أشارت الدكتورة "نادية محمود مصطفى" إلى أن الهدف من الحوار هو صياغة مجموعة متناسقة من القيم العالمية التي تأخذ في الاعتبار التنوع الإنساني الخلاق، ذلك أن الحوار يشمل إشكالات معرفية، ومشاكل عالمية، تستدعي عدم الاكتفاء بالدفاع عن الإسلام وعن أنفسنا، بل المساهمة في أجندة الحوار الحضاري العالمي، ومنع الغرب من فرض أجندته في القضاء على ما تبقى للمسلمين من وحي ونص.[4] ورغم أن الاستماتة في العداء للإسلام وللمسلمين قد أثارت الشك في إمكانية الحوار الحضاري إلا أن فرصه لا تزال قائمة ذلك أن العالم لا يساوي الغرب فقط، بل يوجد أيضا الشرق والجنوب وكافة أنحاء العالم بشعوبها وحضاراتها، فلا

---

[1]– عصام زيدان، **مرجع سابق**.

[2]– محمد عمارة، **التراث و المستقبل**، ط2، دار الرشاد، القاهرة، 1997، ص 215.

*– محمد مسعد ياقوت(1981)، كاتب وباحث مصري، مؤسس مشروع نبي الرحمة، وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وعضو المجلس التنسيقي للجهات المعنية بالتعريف بالنبي برابطة العالم الإسلامي.

[3]– ياسين السيد، **حوار الحضارات في عالم متغير**، مطبوعات التضامن، القاهرة، 1997، ص 40.

[4]– نادية محمود مصطفى، **جدالات حوار/ صراع الحضارات : إشكالية العلاقة بين السياسي– الثقافي في خطابات عربية وإسلامية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر، جويلية 2006، ص 10 .

يكون الحوار أحد سبل جهاد العصر إلا من خلال تحري نموذج المقاصد الشرعية، وقيم الاستخلاف والتزكية والعمران والتعارف، كما أن السلام لا يتحقق بالحوار إذا كانت العدالة مفقودة أو غائبة.[1]

الخاتمة

لقد أبان هذا المقال عن عمق ما يعانيه المسلمون من اضطهاد وقهر عبر مختلف أقطار العالم، ويعتبر اضطهاد الأقليات المسلمة أحد مظاهر الإساءة للمسلمين خلافا للأقليات الدينية الأخرى، وقد ساعد في ذلك عوامل متعددة منها ما هو مرتبط بالمسلمين ومنها ما هو مرتبط بغيرهم ويمكن إجمال ما تم التوصل إليه فيما يلي:

– إن اضطهاد المسلمين والإساءة للإسلام هي سياسة مُمَنهجة ومُؤطَّرة فكريا ونظريا وموغلة في التاريخ، قوامها القهر والتسلط وسلب الحقوق.

– تعتبر الأقلية المسلمة في ميانمار من أكثر الأقليات المسلمة تعرضا للاضطهاد عبر العالم وفقا لمختلف صور وأشكال الاضطهاد.

– يتوفر القانون الدولي ومختلف المواثيق الدولية على جملة من الآليات (قوانين وإجراءات) لحماية حقوق الأقليات عموما والأقليات الدينية على وجه التحديد، إلا أنها تصطدم من جهة بأبعاد الصراع الاستراتيجي والحضاري على أرض الواقع، ومن جهة أخرى بمبادئ حرية الرأي والتعبير، الأمر الذي ينحو بهذه الحرية لإنتاج خطاب التطرف والكراهية.

– إن الصياغة الفضفاضة للقوانين الدولية وعدم وضع ضوابط على مبدأ حرية الرأي والتعبير عملية مقصودة من أجل التحكم في المبدأ حسب مقتضيات المصالح والوقائع.

– إن إيقاف اضطهاد المسلمين مرهون ببناء قوتهم الصلبة والمرنة من أجل ضمان القدرة على التأثير الخارجي بما يعيد للدين مكانته وللمسلم إنسانيته وكرامته.

– إن حالة الفوضى والدمار التي تشهدها أغلب الدول الإسلامية توحي بصعوبة المهمة وبقوة العدو الذي أضحى يهدد المسلمين (فكريا وثقافيا ودينيا) حتى داخل دولهم، بالنظر لاختراقه مختلف دواليب الحكم فيها، فأصبح المسلمون لا يفعلون ما يريده العدو فقط بل يريدون ما يريد أيضا.

الاقتراحات:

– إن تحقيق حماية المسلمين في مختلف بقاع العالم أصبح رهينا لقوتهم، وذلك لا يتأتى إلا من خلال تنسيق جهود المسلمين على المستوى الرسمي وغير الرسمي من أجل ضمان فعاليته.

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص 22-31.

- الضغط من أجل تفعيل وتطبيق قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني كاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وترتيب المسؤولية على دولة ميانمار في حق أقلية الروهينغا المسلمة.

فرض عقوبات على حكومة ميانمار من أجل دفعها لوقف انتهاكات حقوق أقلية الروهينغا.

- استحداث لجة متخصصة على مستوى محكمة العدل الدولية للسهر على تنفيذ قراراتها.

قائمة المصادر والمراجع:

I. باللغة العربية:

1/ المصادر:

1- **القرآن الكريم**

2/ المراجع:

أ/ الكتب:

1- بن نبي (مالك)، **مشكلات الحضارة: شروط النهضة**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1986.

2- مصطفى محمود (نادية)، **جدالات حوار/ صراع الحضارات : إشكالية العلاقة بين السياسي- الثقافي في خطابات عربية وإسلامية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر، جويلية 2006.

3- فوكوياما (فرانسيس)، **نهاية التاريخ والانسان الأخير**، ترجمة: مطاع صفدي، مركز الانماء القومي، بيروت، 1996.

4- السيد (ياسين)، حوار الحضارات في عالم متغير، مطبوعات التضامن، القاهرة، 1997.

5- السمان محمد (عبد الله)، **محنة الأقليات المسلمة في العالم**، الأزهر الشريف، مصر، 1987.

6- هنتغتون (صامويل)، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، الدار الجماهيرية للنشر، بيروت،1996.

7- عمارة (محمد)، **التراث والمستقبل**، ط2، دار الرشاد، القاهرة، 1997.

8- عفانة بن موسى (حسام الدين)، **يسألونك**، الجزء 11، المكتبة العلمية، القدس، 2006.

ب/ المقالات:

1- بن جعفر آل فائز (نور الإسلام)، "**المسلمون في بورما: التاريخ والتحديات**"، **دعوة الحق**. العدد 116، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، 1991.

2- حسن حميد (فارس)، "مأساة الروهينجا المسلمة في ميانمار ومواقف المنظمات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد17، سبتمبر 2019، ص 207.

3-سليم (سولاف) و حسين (حياة)، "أقلية الروهينغا في مواجهة جريمة الإبادة الجماعية"، **بحوث جامعة الجزائر 1**، المجلد15، العدد1، 2021، ص ص 12-13.

4- عمورة (رابح)، "قرار محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة لحماية أقلية الروهينغا"، **بحوث جامعة الجزائر 1**، المجلد 15، العدد1، 2021.

5-فول (مراد)، "التدخل الإنساني وحماية الأقليات دراسة حالة: الأقلية العربية في إسرائيل"، **المجلة العلمية لجامعة الجزائر3**، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018.

6-رمضان أحمد (آيات)، "أزمة مسلمي الروهينغا في خطاب المواقع الإلكترونية"، **مجلة البحوث الإعلامية**، العدد 48، ج 1، أكتوبر 2017.

ج/ أعمال الملتقيات والمؤتمرات:

1-وزارة التراث والثقافة، دراسة حول المضامين الإعلامية الغربية حول الإسلام في ضوء القانون الدولي، المؤتمر الاسلامي التاسع لوزراء الثقافة، سلطنة عمان، نوفمبر 2015.

2-عبد التواب (إسلام)، الأقليات المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية، مؤتمر مكة المكرمة الثالث عشر –المجتمع المسلم.. الثوابت والمتغيرات، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 20-2012/10/21.

د/ مقالات من الأنترنت:

1-بوخريص (أحمد)، "أزمة الروهينغا: إبادة جماعية... وتطهير عرقي"، المركز الديمقراطي العربي، 15 نوفمبر 2017، متاح على الرابط: https://goo.gl/cyc4by.

2-زيدان (عصام)، "الإساءة للمقدسات الإسلامية منهجية الغرب واستراتيجية المواجهة"، 18 جانفي 2015، متاح على الرابط: https://eldorar.info/science/article/11767

II. باللغة الأجنبية:

1- International crisis group, Identity crisis: ethnicity and conflict in Myanmar, Asia Report, N° 312, 28 August 2020.
2- Kundu Sampa, The Rohingya: security implications for Asean and beyond, institute for defense studies and analyses, New Delhi, May 28, 2015.
3- UN refugee Agency (UNHCER), Refugee movements in south-east Asia, **Asia report**. june 2019.
4- Wall. K Hamish, The dynamics of small Arms transfers in south east Asian insurgencies, Master of Arts in political science, university of Centerburg, 2006.